V

المواطنة

٧ المواطنة

إعداد: زياد علاونة

المقدمة ٦

الأهداف ٨

المواطنة ٩

تطور مفهوم المواطنة ١٢

العناصر الأساسية للمواطنة ١٤

شروط المواطنة ومقوماتها الأساسية ١٩

المواطنة حقوق وواجبات ٢٤

أهداف المواطنة ٢٥
المواطنة الصالحة ٢٦
المواطنة العالمية ٢٧

قيم المواطنة الصالحة ٢٩

الأسئلة ٤٢

المقدمة

أدرك الأردن مبكراً أنّ الشباب حالة سيادية، ومشروع وطني وقومي. وتعتبر رعايتهم مؤشراً بارزاً على تطور الدولة، لمواجهة التحديات حاضراً ومستقبلاً. وتنبع الأهمية من أنّ الشباب في الأردن يشكلون الشريحة الأكبر، والأهم كماً ونوعاً، إذ تبلغ نسبة السكان ممن هم دون سن الثلاثين عاماً نحو (٦٧%) من العدد الإجمالي للسكان، وبهذا يعتبر المجتمع الأردني مجتمعاً شاباً فتياً يتمتع بالحيوية والطاقة والامكانات الجيدة. وعليه يعد تمكين الشباب واشراكهم واستثمارهم وإكسابهم الخبرات اللازمة عاملاً مهماً في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية. من هنا تبرز أهمية فتح المجال أمامهم للمشاركة، وسماع رأيهم في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تعميق ثقافة حقوق الإنسان و القيم الديمقراطية، وزيادة وعيهم بحقوقهم وواجباتهم، مما يوسع دورهم في المشاركة في كل ما يتعلق بحياتهم وتطلعاتهم وطموحاتهم، كونهم أكثر فئات المجتمع تقبلاً للتعلم والتغيير، ويشكلون رأس المال البشري والحيوي لتقدم المجتمع، ويشكلون مستقبل هذه الأمة ومصدر قياداتها.(الاستراتيجية الوطنية للشباب ٢٠١٩-٢٠٢٤).

يساهم هذا الكتيّب في إكساب الشباب معارف ومعلومات ضرورية من أجل مشاركة فعّالة في عملية المواطنة، ورفع قدراتهم وإكسابهم مهارات وسلوكيات تعزز لديهم مهارات المبادرة والقيادة والحوار والمناقشة والاتصال، اكتشاف اتجاهاتهم الإيجابية نحو قضايا المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان. وفي النهاية، يستعرض الكتيب أنشطة ومعارف تأتي على شكل أسئلة، الهدف منها زيادة معرفة الشباب بحقوقهم وواجباتهم، وهذا يعني إعداد جيل قادر على تحمل المسؤولية، يطمح إلى تحقيق مجتمع مستقر وآمن وديمقراطي يقوم على سيادة القانون واحترام الحريات.

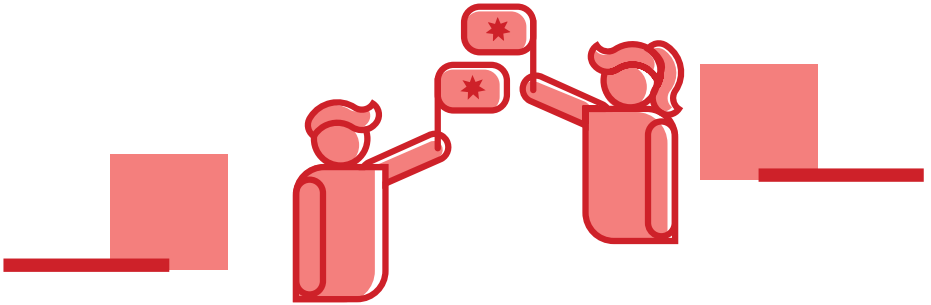

الأهداف

يهـدف الكتيـب إلـى تعميـق ثقافـة المواطنـة الصالحـة والفعّالـة لـدى الشـباب، وتعريفهـم بحقوقهـم وواجباتهـم الـواردة فـي الدسـتور الاردنـي، وتعريفهـم أيضـاً بقيـم المواطنـة الصالحـة الـتي تقـوم علـى أسـاس سـيادة القانـون، واحـترام المسـاواة، والتسـامح وتقبّـل الآخـر، وتقبـل التعدديـة والتنـوع فـي المجتمع.

وبشكل أكثر تفصيلاً، يحتوي الكتيب على موضوعات ومعارف وأسئلة وخبرات تهدف إلى ما يلي:

- **أولاً، التعريف بمفهوم المواطنة والحقوق والواجبات والتمييز بين المواطن الصالح وغير الصالح.**
- **ثانياً، التعريف بمبادئ المواطنة الصالحة وغير الصالحة، كالحرية والمشاركة الفاعلة والمساواة وتكافؤ الفرص والتضامن والمحافظة على الممتلكات العامة.**
- **ثالثاً، التعريف بأهداف المواطنة، كالالتزام بمبادئ الديمقراطية، والتحرر من التعصب والتمييز، والايمان بالأخوّة الإنسانية والمنهج العلمي في التفكير وسيادة القانون، والالتزام بالدستور، والمشاركة السياسية الفاعلة، واحترام كرامة الانسان، واكتساب قيم المواطنة الحقة.**

المواطنة

تعني المواطنة إعطاء الفرد/المواطن الشرعي القانوني الذي ولد في بلد ما واكتسب جنسيته الحق في الاستفادة من ما ترتبّه عضوية تلك البلد لمواطنيها من امتيازات وحقوق. وفي معناها السياسي، تُشير المواطنة إلى الحقوق التي تكفلها الدولة لمن يحمل جنسيتها، والالتزامات التي تفرضها عليه؛ أو قد تعني مشاركة الفرد في أمور وطنه، وما يشعره بالانتماء إليه. ومن المنظور الاقتصادي الاجتماعي، يُقصد بالمواطنة إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، بحيث لا تشغلهم هموم الذات عن المصلحة العامة. ويُقصد بها أيضاً المصلحة والغاية المشتركة بين مواطني الدولة، بما يحقّق التعاون والتكامل والعمل الجماعي المشترك.

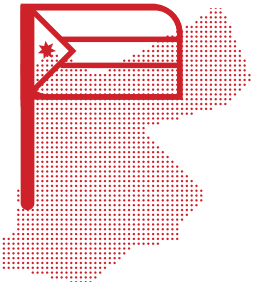

تربـط الأمـم المتحـدة مفهـوم المواطنـة بمفهـوم "سـيادة القانـون"، حيـث يكـون جميـع الأشـخاص والمؤسسـات والكيانـات والقطاعـات العامـة والخاصـة، بمـا فـي ذلـك الدولـة ذاتهـا، مسـؤولين أمـام قوانيـن صـادرة علنـاً تتفـق مـع القواعـد والمعاييـر الدوليـة لحقـوق الإنسـان، وتُطبّـق علـى الجميع بالتسـاوي، ويحتكـم فـي إطارهـا إلـى قضـاء مسـتقل. ويقتضـي هـذا المبـدأ كذلـك اتخـاذ تدابيـر لكفالـة الالـتزام بمبـادئ سـيادة القانـون، والمسـاواة أمـام القانـون، والمسـؤولية أمـام القانـون، والعـدل فـي تطبيـق القانـون، والفصـل بـين السـلطات، والمشـاركة فـي صنـع القـرار، واليقـين القانونـي، وتجنـب التعسّـف، والشـفافية الإجرائيـة والقانونيـة.

إنّ مفهـوم المواطنـة قديـم، عـبّر عنـه الإغريـق فـي القـرن الخامـس قبـل الميـلاد بأنـه حُـبْ الوطـن. وهـو مفهـوم شـامل أيضـاً، يرتبـط بـه مجموعـة مـن المفاهيـم الـتي تحـدد علاقـة المواطنـين بعضهـم ببعـض وعلاقتهـم مـع الدولـة الـتي يعيشـون علـى أرضهـا، كمـا يرتبـط هـذا المفهـوم بمفاهيـم أساسـية أخـرى كالوطـن، والمواطـن، والـولاء، والانتمـاء. ولذلـك قبـل أن نصـل إلـى تعريـف للمواطنـة يجـب أن نوضـح هـذه المفاهيـم:

الوطـن: هـو المنطقـة الجغرافيـة الـتي يُقيـم عليهـا الأفـراد والجماعـات ويتخذونهـا مقـراً دائمـاً لهـم، مهمـا كانـت مسـاحة هـذا الوطـن صغيـرة أو كبيـرة فـكل بقعـة فيـه تعـد وطنـاً لجميـع المواطنـين. يرتبطـون معـاً بروابـط اجتماعيـة وثقافيـة مشـتركة، وتتوحـد أهدافهـم وطموحاتهـم.

المواطـن: يُطلـق علـى كل فـرد يتمتـع بكافـة الحقـوق، سـواء أكانـت مدنيـة أو سياسـية أو اقتصاديـة أو اجتماعيـة أو ثقافيـة أو حقـوق التضامـن فـي الدولـة الـتي ينتمـي إليهـا. فهـو عضـو فـي هـذه الدولـة ويحمـل جنسـيتها، ولـه علـى قـدم المسـاواة مـع الآخريـن نفـس الحقـوق والامتيـازات الـتي يكفلهـا دسـتور تلـك الدولـة لمواطنيهـا، كمـا أنّ عليـه واجبـات يقـوم بهـا اتجـاه وطنـه ودولتـه.

الانتمـاء: شـعور داخلـي يجعـل الإنسـان وفيـاً مخلصـاً لوطنـه ومؤسسـاته ومجتمعـه، ويجعلـه مهتمـا بمصلحـة وطنـه مُعـتزّاً بـه. تغـذّي الحقـوق والامتيـازات الـتي يكفلهـا الدسـتور لـه شـعور الانتمـاء لـدى المواطـن، وتدفعـه للوفـاء واحـترام واجباتـه تجـاه وطنـه.

تطور مفهوم المواطنة

بدأت فكرة المواطنة في عصر دولة اليونان القديمة، عندما كان المواطنون هم من يملكون حقاً قانونياً في المشاركة في شؤون الدولة وإدارتها، قد كانت فكرة المواطنة الصالحة جزءاً من هذا المفهوم، أمّا العبيد والنساء قد حُرموا من هذا الحق، فقد كانوا مجرد مطيعين ومنفذين للأوامر. وأدى ذلك إلى التركيز على الواجبات التي تترتب على حقوق المواطنين.

نشأ الترابط بين المواطنة والهوية الوطنية بشكل طبيعي، نظراً لارتباط الوضع القانوني للمواطن بالدولة بشكل عام، أي الربط بين المواطن والوطنية. ساعدت الأفكار التحررية في القرن التاسع عشر على تطور الحقوق والمطالبة بها، وأدى ذلك إلى المطالبة بالعدالة والمساواة والحقوق السياسية. وأصبح ذلك واقعاً بالنسبة للعديد من السكان.

في القرن العشرين، بدأ ظهور أفكار تدعو إلى أن الحقوق السياسية والمدنية لتكون جزءاً من التزامات الدولة تجاه مواطنيها. ويعود الفضل إلى نشوء «دولة الرّفاه» في القرن الأخير إلى المفكرين الذين نادوا بضرورة أن تشمل حقوق المواطنين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما برز مفهوم المواطنة المتعددة في الوقت الحالي، أي أنّ الأفراد يمكن أن يكونوا مواطنين في أكثر من دولة، ومثال ذلك الإتحاد الأوروبي حيث تزداد حقوق وواجبات مواطني الدول الأعضاء، ليس تجاه دولهم فقط بل تجاه الإتحاد ككل.

أصبح العالم في عصر المعلومات والعولمة والاتصالات الذي أصبح يتيح للأفراد سهولة وإمكانية الاتصال بالعالم كله والحصول على المعلومات قرية الكترونية صغيرة، كما يسمونه. أسفر هذا عن ظهور مفهوم «المواطن العالمي» الذي يشارك العالم بآرائه وأفكاره.

يشمل مفهوم المواطنة مؤخراً التربية، والتي تكتسب أهمية متزايدة. فإذا كانت المواطنة تعني الحقوق والواجبات، فتعلم المسؤولية والانتماء والإخلاص في العمل هي صفات يجب تعلّمها لنكون مواطنين فاعلين، فالتربية هي عملية إعداد المواطن الصالح.

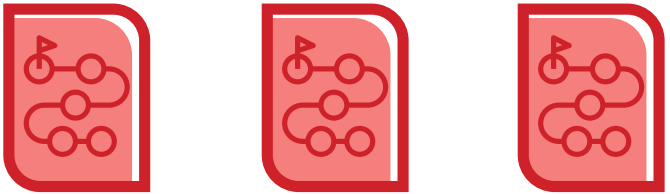

العناصر الأساسية للمواطنة

تتكون المواطنة من ثلاثة عناصر أساسية، وهي:

العنصر المدني

يتضمن الحرية الفردية، وحرية التعبير والاعتقاد والإيمان، وحق التملك، والحق في العدالة وتحقيق العنصر المدني في المواطنة في المؤسسات القضائية.

العنصر السياسي

يعني الحق في المشاركة في الحياة السياسية، بوصف المواطن عنصراً فاعلاً في السلطة السياسية، من خلال البرلمان.

العنصر الاجتماعي

يعني تمتع المواطن بخدمات الرفاهية الاجتماعية وإشباع حقوقه الاقتصادية، والتي تتضمن التعليم، وحسن الرعاية الصحيّة، على سبيل المثال لا الحصر. ولهذا يُقال عن كل كائن بشري أنه يتمتع بالمواطنة إذا كان يتمتع بخصائص اجتماعية معينة، لها معناها السياسي المعتد به قانوناً، مثل الحقوق والواجبات، والالتزامات، والحرية في اتخاذ القرارات، التي تمثل شأناً يتصل بمصلحته الخاصة، وفي المشاركة في المصالح العامة، وكذلك المشاركة في المجتمع المدني.

ويقتضي تمتع الفرد بالمواطنة، في معناها الأول، أن يشكل هذا الفرد جزءاً من كيان سياسي اجتماعي، وأن يحوز على كل الحقوق ويلتزم بواجباته استناداً إلى كونه عضواً في هذا الكيان. ولا تكون صفة المواطنة إلا لمن يكون، استناداً إلى الدستور والقانون، له الحق في المشاركة في حكم بلاده، من خلال مؤسسات الحكم السياسية والقانونية والدستورية. ويعد وعي الإنسان بأنّه مواطن أصيل في بلاده وعي أصيل بالمواطنة، فلا يرى نفسه مُقيماً فقط، يخضع لنظام معين، بل مشاركاً في صنع القرارات داخل هذا النظام.

يُعد هذا الوعي بالمواطنة نقطة البدء الأساسية في تشكيل نظرة الفرد إلى نفسه، وإلى بلاده، وإلى شركائه في صفة المواطنة، وعلى أساس هذه المشاركة يكون الانتماء إلى الوطن. ومن خلال المشاركة تأتي المساواة؛ فلكل مواطن الحقوق نفسها وعليه الواجبات ذاتها. **فلصفة المواطن ثلاثة أركان: الانتماء للأرض، والمشاركة، والمساواة.**

ومن ثم يأتي جهد الشخص في إطار الجمع السياسي لممارسة صفة المواطنة، والتمسك بها، والدفاع عنها؛ وحينما ينجح الجمع في استخلاص حقوق الوطن والمواطن، تظهر اللحظة الدستورية. فتتحول الأرض إلى وطن، والإنسان، الذي يحيا عليها ويشارك في صياغة حياتها، إلى مواطن. وعلى ذلك، فالوطن هو ما يؤسس فكرة المواطن، وثم من بعدها فكرة المواطنة. فالمواطنة في حقيقتها التامة هي الجمع الوطني التي تستكمل التعبير عن شخصيتها وإرادتها بالدولة الواحدة المستقلة. والمواطن في حقيقته التامة هو الفرد بوصفه عضواً في دولة وطنية. وهنا يجب التمييز بين الوطنية والمواطنة.

الوطنية

ظاهـرة نفسـية اجتماعيـة مركبـة، قوامهـا حُـب الوطـن أرضـاً وأهـلاً، والسـعي إلـى خدمـة مصالحـه. أو بعبـارة أخـرى: ظاهـرة نفسـية فرديـة وجماعيـة، تـدور علـى التعلـق بالجمـع الوطـني وأرضـه ومصلحتـه وتراثـه والانـدمـاج فـي مصـيره.

المواطنة

ظاهـرة مركبـة محورهـا الفـرد، كعضـو مشـارك فـي الجمـع الوطـني، وفـي الدولـة الـتي هـي دولتـه. إن الفـرد الحامـل لهـذه الصفـة خاضـع لنظـام محـدد مـن الحقـوق والواجبـات.

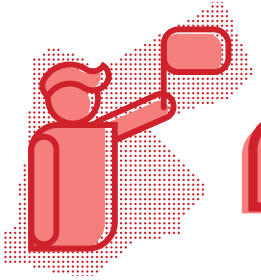

وبعبارة أخرى: الوطنية والمواطنة وجهان متباينان من وجوه الارتباط بالجماعة الوطنية ووجودها السياسي. وفي الحقيقة حينما نتحدث عن المواطنة، كنظام حقوق وواجبات، فإننا نعني، في الوقت ذاته، حقوق المواطن وواجباته في الدولة، وواجباتها للمواطنين؛ فحقوق المواطنين هي واجبات على الدولة، وحقوق الدولة هي واجبات على المواطنين. وفي محاولة توضيح هذه الحقوق، يرى أنها تتشكل من الحقوق المدنية، التي تضم حرية التعبير والمساواة أمام القانون، والحقوق السياسية، التي تشمل:

- **الحق في التصويت**
- **الحق في الانضمام إلى أي تنظيمات سياسية مشروعة**
- **الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، التي تحتوي على الرفاهية الاقتصادية والأمان الاجتماعي**

شروط المواطنة ومقوماتها الأساسية

توجد بعض الشروط والمقومات الأساسية، التي لا غنى عنها في اكتمال وجود المواطنة، ويُشار إليها على النحو التالي:

المقوّم الأول

يعد اكتمال نمو الدولة ذاتها بُعداً أساسياً من أبعاد نمو المواطنة، ويتحدد نمو الدولة بامتلاكها لثقافة تلك الدولة، التي تؤكد على المشاركة والمساواة أمام القانون. وعلى هذا النحو، فإن الدولة الاستبدادية لا تتيح الفرصة الكاملة لنمو المواطنة؛ لأنها تحرم قطاعاً كاملاً من البشر من حقهم في المشاركة، أو أن الدولة ذاتها قد تسقط فريسة حُكم القلة التي تسيطر على الموارد الرئيسية للمجتمع، ومن ثم تحرم بقية الأفراد من حقوقهم في المشاركة، أو الحصول على نصيبهم من الموارد. الأمر هذا يدفعهم، بداهةً، إلى التخلي عن القيام بواجباتهم والتزاماتهم الأساسية، وهو ما يعني تقلص مواطنتهم بسبب عدم حصول المواطن على جملة الحقوق والالتزامات الأساسية، التي ينبغي أن تتوفر له. وهذا يوضح أن ثمة رابطة عضوية بين اكتمال نمو الدولة واقترابها من النموذج المثالي للدولة الحديثة، والمجتمع القوي المتماسك، وبين اكتمال المواطنة في مستوياتها غير الناقصة.

المقوّم الثاني

ارتباط المواطنة بالديمقراطية، وذلك بوصف أن الديمقراطية هي الحاضنة الأولى لمبدأ المواطنة. وفي هذا الإطار تعني الديمقراطية التأكيد على لا مركزية القرار، في مقابل اختزال مركزية الجماعة. كما تعني أن الشعب هو مصدر السلطات، إضافة إلى التأكيد على مبدأ المساواة السياسية والقانونية بين المواطنين، بصرف النظر عن الدين أو العُرف أو المذهب أو الجنس. وحتى تكون المواطنة فعّالة، فمن الضروري أن يتوافر لها قدر من الوعي المستند إلى إمكانية الحصول على المعلومات من مصادرها المختلفة، بحيث تُصبح هذه المعرفة قاعدة القدرة على تحمل المسؤولية، كما تشكل أساس القدرة على المشاركة والمساءلة.

المقوّم الثالث

تمتع المواطنين بكافة الحقوق السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وهذا يعني قيام عقد اجتماعي يؤكد على أنّ المواطنة في الأمة هي مصدر كل الحقوق والواجبات، وأيضاً مصدراً لرفض أي تحيز فيما يتعلق بالحقوق والواجبات وفق أي معيار، سواء الجنس أو الدين أو العرق أو الثروة أو اللغة أو الثقافة. في نطاق ذلك، فإنّه من الضروري تأكيد التلازم بين الحقوق والواجبات القانونية والسياسية، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وذلك حتى تتحقق الديموقراطية الكاملة. وفي هذا الإطار يتطلب التأكيد على أن المواطنة تعني التأكيد على المساواة والعدل الاجتماعي، فيما يتعلق بتوزيع الفرص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبطبيعة الحال السياسية.

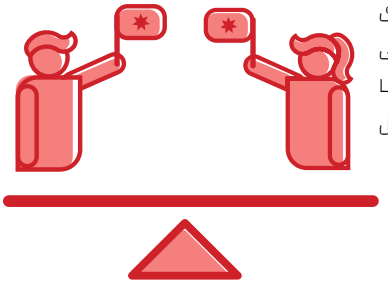

المقوّم الرابع

يُعد الفرد البالغ العاقل أحد المكونات الأساسية للمواطنة، وذلك بوصف أنّ هذا الفرد يخضع لعملية التنشئة الاجتماعية والثقافية والسياسية، التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المختلفة، بإشراف الدولة وسيطرتها. وتساعد عملية التنشئة ــ في حالة اكتمالها ــ الفرد على أن يستوعب أهداف الجماعة وتراثها، ويعبّر عن مصالحها، ويتعايش مع الجماعة، دون أن يذوب في إطارها.

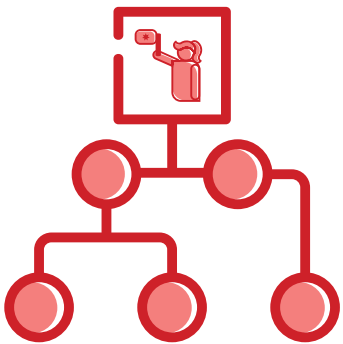

المقوّم الخامس

يُعد إشباع الحاجات الأساسية للبشر، في أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، أحد المقومات الرئيسية للمواطنة. وفي هذا الإطار تواجه المواطنة أزمة إذا تخلت الدولة عن القيام بالتزاماتها المتعلقة بتهيئة البيئة الملائمة لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للبشر. ومن الطبيعي أن يؤدي عدم إشباع الحاجات الأساسية للبشر إلى ظواهر عديدة، تُشير في مجملها إلى تآكل الإحساس بالمواطنة. وتبدأ هذه الظواهر بالانسحاب من القيام بالواجبات، مادامت الحقوق قد تآكلت مروراً بعدم الإسهام أو المشاركة الفعّالة على كافة الأصعدة، وحتى الهروب من المجتمع، والبحث عن مواطنة جديدة، أو التمرد على الدولة والخروج عليها، والاحتماء بجماعات وسيطة، أو أقل من الدولة. وتؤدي كل هذه الظواهر إلى تآكل المواطنة، بسبب تآكل إشباع الحاجات الأساسية.

يمكن القول مما سبق، أنّ المواطنة صفة تطلق على كل مواطن يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يحددها دستور الدولة، وبذلك يكون عضواً رئيساً في الدولة. وهي أيضاً علاقة اجتماعية بين الفرد والدولة، ومن خلال هذه العلاقة يُقدم الفرد الولاء ويلتزم بالواجبات المطلوبة منه، وتوفر الدولة الحقوق الأساسية له وتعمل على حمايته.

المواطنة حقوق وواجبات

إنّ العلاقة بين الحقوق والواجبات علاقة تبادلية، وتعكس العلاقة بين الفرد والدولة، فحقوق المواطن هي واجبات الدولة تجاهه، كما أنّ واجبات المواطن هي حقوق الدولة. وحقوق المواطن هي مصالح وامتيازات وحريات تكفلها وتوفرها الدولة بما يتفق مع تشريعاتها ودستورها والمواثيق والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

أما الواجبات فهي أفعال مطلوبة من المواطن ليساهم في تنمية مجتمعه وتطوره، وهي واجبات تقوم على أساس القيم الأخلاقية والاجتماعية، واستناداً إلى ما يحدده الدستور أو القوانين.

أهداف المواطنة

يجب علينا كمواطنين أن نتعرف على أهداف المواطنة كي نكون مواطنين فاعلين ونساهم في بناء وطننا وتنميته، والمشاركة في تنمية مجتمعنا.

ومن أهم اهداف المواطنة:

- الالتزام بالديمقراطية
- المشاركة السياسية الفاعلة
- التحرر من التعصب والتمييز
- سيادة القانون
- الايمان بالأخوة الإنسانية.
- الاعتزاز بالوطن والانتماء له
- احترام كرامة الانسان
- المحافظة على الأمن الوطني
- الوحدة الوطنية والتضامن
- تعزيز مبادئ حقوق الانسان

المواطنة الصالحة

إنّ المواطنة هي -كما ذُكر سابقاً- علاقة تربط الفرد بوطنه ومجتمعه وله حقوق وعليه واجبات، وهذه المواطنة إما أن تكون فاعلة وصالحة وإما أن تكون غير صالحة، فكل مواطن إيجابي ومبادر، يسهم بشكل فاعل في تقدم وطنه وتنمية مجتمعه، هو مواطن صالح وفاعل، أما المواطن الذي يقوم بالواجبات دون أن يقدم للمجتمع والدولة ما يساعد في نموهما وتقدمهما فهو مواطن غير فاعل وغير صالح. **ومن أبرز صفات المواطن الصالح ما يلي:**

- دفع الضرائب
- خدمة العلم والدفاع عن بلده
- إطاعة القوانين التي تسنّها الحكومات الديمقراطية
- الالتزام بالولاء والانتماء للنظام السياسي الديمقراطي
- المشاركة في الحياة السياسية
- احترام حقوق الآخرين
- الدفاع عن حقوقه وحقوق الآخرين
- المشاركة في العمل التطوعي
- المحافظة على البيئة والعمل على تحقيق التنمية المستدامة

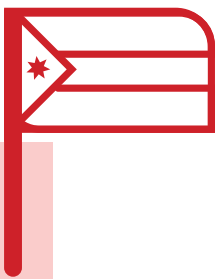

المواطنة العالمية

أصبح هذا المصطلح يستخدم بشكل متزايد في القرن الحادي والعشرين، إذ شهد مفهوم المواطنة تطوراً مال به نحو العالمية. ويشمل المصطلح سلسلة مترابطة من السلوكيات التي تبدأ من فكرة أن كل واحد منا هو مواطن ينتمي لهذا العالم ولديه مسؤولية مشتركة تجاه كوكب الأرض الذي يعيش عليه، ليحافظ عليه ويعيش بكرامة. ويشمل مفهوم المواطنة العالمية سلسلة من الأفعال التي تبدأ من حب الأسرة أو المجتمع الصغير، إلى الاهتمام بما يحدث على مستوى العالم، والمساهمة في حل المشكلات التي تواجه العالم كمشكلات التغير المناخي، والكوارث الطبيعية (الزلازل، حرائق الغابات، السيول، انزلاقات التربه... الخ)، وانتشار الأمراض (انفلونزا الخنازير، انفلونزا الطيور، وأخيرا انفلونزا الكورونا)، والحروب، والفقر والجوع. ولذلك فإن **المواطن العالمي يتصف بصفات أهمها:**

- يدرك ما يحدث في العالم، ولديه الوعي بدوره كمواطن عالمي.
- يحترم ويقدر التنوع العرقي والديني واللغوي والحيوي.
- لديه معرفة بقضايا العالم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية والثقافية والبيئية.
- يدافع عن العدالة الاجتماعية.
- يساهم في تنمية المجتمع على المستوى المحلي أو المستوى العالمي.
- يتحمل مسؤولية أفعاله.
- يحترم حق الغير وحريته.
- يشاركك في تعزيز السلام والأمن العالمي.

و يمكـن اعتبـار هـذه المواصفـات لمواطـن القـرن الواحـد والعشريـن أنهـا كفـاءات تنميهـا مؤسسـات المجتمـع، لتزيـد فاعليـة الارتبـاط بـين الأفـراد علـى المسـتوى الشـخصي والاجتماعـي والمحلـي والقومـي والدولـي. ويكـون ذلـك بتنميـة قـدرات معينـة للتفكـير مـن شـأنها أن تتخلـص مـن الاختلافـات الثقافيـة، وتواجـه المشـكلات والتحديـات بشـكل تعاونـي، كأعضـاء فـي مجتمـع عالمـي واحـد .

ويستند مبدأ المواطنة العالمية على ركيزتين أساسيتين، وهما:

الأولى: التحديات، بطبيعتها، عالمية، كعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، والامتلاك غير المتساوي لتقنيات المعلومات، وانخفاض الخصوصية، والتدهور البيأي، وتهديد السلام.

الثانية: أنّ هناك أمماً ومجتمعات ذات ديانات وثقافات وأعراف وتقاليد ونظم مختلفة.

قيم المواطنة الصالحة

سيادة القانون

ويقصد به أنّ القانون هو صاحب السلطة العليا، وسيادته تعني هيمنته ونفوذه والزاميته للدولة والحكومة وأفراد المجتمع. وعلى القانون أن يشرّع ويحمي حقوق الناس. ومن أهم مبادئ سيادة القانون **مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية والقضائية والتنفيذية.**

يدخل تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي في صميم رسالة الأمم المتحدة. ويشكل ترسيخ دعائم احترام سيادة القانون عنصراً أساسياً في إحلال السلام الدائم بعد انتهاء النزاع، وحماية حقوق الإنسان على نحو فعال، وتحقيق التقدم والتنمية في المجال الاقتصادي بشكل مطرد. ومبدأ خضوع الجميع - بدءاً بالفرد وانتهاءً بالدولة نفسها - للمساءلة بموجب قوانين صادرة علناً، وتطبق على الجميع بالتساوي، ويحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل، هو مفهوم أساسي يرفد قسطاً وافراً من أعمال الأمم المتحدة.

وتعمل الأمم المتحدة من أجل دعم وجود إطار تتحقق فيه سيادة القانون على الصعيد الوطني: كسنّ دستور أو ما يعادله، بوصفه القانون الأسمى في البلد؛ ووضع إطار قانوني واضح ومتسق، مع كفالة تنفيذه؛ وبناء مؤسسات قوية تتولى شؤون العدل والحكم والأمن وحقوق الإنسان، تحظى بقدر وافٍ من التنظيم والتمويل والتدريب والتجهيز؛ وإرساء عمليات العدالة الانتقالية وآلياتها؛ وإقامة مجتمع عام ومدني يساهم في تعزيز سيادة القانون وإخضاع الموظفين الحكوميين والمؤسسات العامة للمساءلة. فتلك هي المعايير والسياسات والمؤسسات والعمليات التي تشكل صلب المجتمع الذي ينعم في ظله الأفراد بالسلامة والأمان، وحيث تسوّى النزاعات بالطرق السلمية، وتتوافر سبل الانتصاف لجبر الضرر، ويخضع للمساءلة كل من ينتهك القانون، بما في ذلك الدولة.

الشفافية

ويقصد بها توفير المعلومات واتاحتها بشكل واضح لدراستها وتوظيف نتائجها، ويجب أن تكون هذه المعلومات صحيحة ودقيقة وشاملة. سيجعل التدفق الحر والمستمر للمعلومات من السلطات إلى المواطنين أو الجمهور أكثر ثقة بالسلطات الحاكمة واحترامها. فالشفافية عنصر مهم من عناصر المسائلة والنزاهة. ومثال على ذلك إطلاق الحكومة الأردنية منصة «حقك تعرف» التي تسعى لتطبيق مبادئ الشفافية والمصداقية، وتسعى من خلالها إلى وضع حدّ لضبط حالة التضليل وإساءة استخدام المنصات الاجتماعية، التي أصبحت منابراً لبث الإشاعات والتضليل والكراهية. تقدم هذه المنصة المعلومة الدقيقة بالسرعة والمصداقية المطلوبة لمواجهة تلك الحالات، لتكون بمثابة «عيادة» لتشخيص المعلومة والتدقيق بها والتحقق من صحتها ومعرفة مصدرها وتفنيدها أو تأكيدها. والمثال الاخر هو إطلاق الحكومة منصة «بخدمتكم» التفاعلية، هدفها التواصل مع المواطنين وإتاحة الأسئلة والاقتراحات والشكاوى والإبلاغ عن أيّ مخالفات، وترتكز على الشفافية والنزاهة والانفتاح والمساءلة.

المسائلة

وهي آلية للكشف عن مدى الالتزام بالقوانين والتحلي بالمسؤولية والواجبات من أجل ضمان النزاهة والمحاسبة. ويجب أن تكون عملية ملزمة لجميع المسؤولين والمؤسسات. ولضمان نجاح هذه العملية، يجب سيادة القانون، والشفافية، وتوفر الحريات. وفي الاردن هناك عدة أدوات للمسائلة: الأجهزة الرقابية، كديوان المحاسبة وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد وديوان المظالم؛ وكذلك مجلس النواب كسلطة تشريعية ورقابية؛ إضافة إلى الأحزاب، والإعلام، ومؤسسات المجتمع المدني كجماعات ضاغطة.

المسؤولية

هي الاحساس بالالتزام نحو الأفراد والأفعال التي تصدر عن عنهم. وهي شعور مقترن بإحساس الفرد بالحرية والقدرة على اتخاذ القرار. وهي الشعور الذي يجعلنا ندرك واجبنا تجاه الاخرين.

المساواة

وتعني أنّ المواطنين سواءٌ أمام القانون،يحظون على فرص التعليم والعمل والصحة والعدالة الجماعية بتكافؤ تام بدون تفرقة. والمساواة في الحقوق والواجبات، بغض النظر عن الدين أو اللون أو العرق أو الجنس أو المكانة الاجتماعية والاقتصادية، فالقيمة الإنسانية للبشر واحدة.

التسامح

مبدأ إنساني يدعو إلى التخلي عن الإساءة إلى الآخرين وايذائهم. كما أنه يدعو إلى الادراك والتعرف على مزايا وخصائص الآخرين بدلاً من إطلاق الاحكام المسبقة عليهم. وهو شعور بالرحمة والتعاطف. ويعرف أن التسامح أيضاً هو العفو، وعدم رد الإساءة، والسمو بالنفس البشرية إلى مرتبة أخلاقية عالية. والتسامح قيمه دعا إليها كافة الرسل والأنبياء والمُصلحين؛ لما له من أهمية قصوى في تحقيق وحدة المجتمعات وتضامنها وتماسكها، والقضاء على الخلافات بين الأفراد والجماعات. ويدعو أيضا إلى احترام ثقافة أديان وتقاليد الآخرين. وهو ركيزة أساسية لحقوق الأنسان والديمقراطية والحريات الإنسانية العامة.

الاعتدال أو الوسطية

ويقصد بهما النظرة المتوازنة في كافة أمور الحياة من تصورات ومواقف ووجهات نظر. وهما البحث المستمر عن الصواب والحقيقة في الاتجاهات والخيارات. وأيضاً موقف فكري وأخلاقي وسلوكي يدعو إلى عدم اتخاذ المواقف المتشددة واحتكار الحقيقة.

الإيمان بالحوار وتقبل الآخر

من القواعد الأساسية التي ترتكز عليها ثقافة الحوار هي احترام الرأي والرأي الآخر. فالإيمان بالحوار وتقبل الآخر يُعدّ مقدمة لبناء أسس الديمقراطية، باعتبارها ضرورة إنسانية وحضارية. لا يصل الحوار في معناه الصحيح إلى الهدف المنشود إلّا إذا كان هناك احترام متبادل بين الأطراف المتحاورة، من حيث احترام كل جانب لوجهة نظر الجانب الآخر. وبهذا المعنى فإنّ الحوار يعني التسامح، واحترام حرية الآخرين حتى في حالة وجود اختلاف في الرأي، أي أن احترام الآخر لا يعني بالضرورة القبول بوجهة نظره.

يُبنى الحوار على وجود رؤى مختلفة، أي أنه يجري تحديداً مع الآخر المختلف، ويكون الهدف منه إثراء الفكر وترسيخ قيمة التسامح بين الناس، ومد جسور التفاهم بين الأمم والشعوب، وفي الوقت ذاته الانفتاح على الآخر لفهم وجهة نظره ثم للتفاهم معه ما يقودنا إلى فهم متبادل، كما أنّه الطريق لاستيعاب المعطيات والوقائع المكونة لمواقف الطرفين المتحاورين، ثم إلى تفاهمها. (د. ابراهيم بشناق)

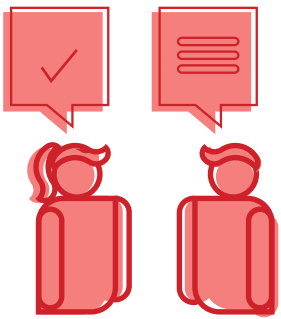

التطوع أو العمل التطوعي

يعرف بأنه عملية توظيف الأفراد والجماعات في تقديم خدمات إنسانية واجتماعية غير مدفوعة الأجر، تقدم مثل هذه الخدمات خارج إطار المؤسسات الحكومية والخاصة. والمتطوع شخص يقوم بهذا العمل بدون أجر أو أي هدف ربحي أو إكراه. الهدف الوحيد هو مساعدة الآخرين أوتقديم واجب نحو بلده ووطنه للإسهام في عملية التنمية الشاملة. **ويهدف العمل التطوعي إلى:**

- المساعدة في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الوطن والمجتمع.
- تنمية روح المشاركة في المجتمع.
- تعزيز قيم المواطنة والقيام بالواجبات والمسؤوليات تجاه الوطن والمجتمع.
- تعزيز الشعور بالانتماء وأن الفرد جزء مهم من المجتمع.
- استثمار أوقات الفراغ بأعمال مفيدة.
- اكتساب خبرات حياتية جديدة.
- المساهمة في عملية التنمية.

وأما مجالات العمل التطوعي فهي، على سبيل المثال لا الحصر:

- الرعاية الصحية.
- الخدمات الإنسانية والإغاثة.
- المحافظة على البيئة.
- مساعدة المرضى وكبار السن.
- تمكين الفئات المهمشة في المجتمع.
- مجالات أخرى.....

احترام التنوع

التنـوع هـو ظاهـرة فـي المجتمعـات الإنسـانية، فالمجتمـع الواحـد يضـم العديـد مـن الأعـراق والمذاهـب والاديـان، ويختلـف البـشر فـي المجتمـع عـن بعضهـم فـي الشـكل واللـون وطريقـة التفكـير والعـادات والتقاليـد والأوضـاع الاقتصاديـة، فيجعـل هـذا التنـوع للمجتمـع طعمـاً وإثـارة. يختلـف البـشر فيمـا بينهـم بعدة جوانـب منهـا: اللغـة، والديانـة، والمعتقـدات، والشـكل والحجـم واللـون، والعـادات والتقاليـد، والثقافـة، وطريقـة التفكـير، والآراء ووجهـات النظـر. ويتطلـب هـذا الواقـع احـترام الآخريـن وتقبـل آرائهـم، وتأكيـد مبـدأ المسـاواة وسـيادة القانـون، والالـتزام بمبـدأ حريـة الـرأي والتفكـير، واعتمـاد الحـوار واجتنـاب الإكـراه. والتنـوع فـي المجتمـع يزيـده قـوة وتطـور ونهضـة وتماسـك.

التعددية

تُشير التعدّدية إلى التنوّع في وجهات النظر والمواقف حول نهج أو فكرة معيّنة. يدخل مفهوم التعددية في مختلف المجالات ولها أقسام عديدة، حيث نجد أنّ هناك: تعددية سياسية، تعددية اقتصادية، تعددية دينية، وتعددية ثقافية. تعبّر كلّ من التعددية السياسية والاقتصادية عن وجود أكثر من نظام سياسي أو اقتصادي في البلد الواحد. في حين تعبّر التعددية الدينية، عن وجود عدّة توجهات دينية في المجتمع الواحد مع تقبّلها وتشجيع التعايش السلمي بينها. أمّا التعددية الثقافية، فهي تعبّر عن الجماعات الصغيرة التي تعيش ضمن مجتمع أكبر وتحتفظ بهويتها الثقافية، وقيمها وممارساتها حيث يتمّ تقبل هذه الممارسات والقيم من قبل الثقافة السائدة مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ ثقافة الأقلية لا تتعارض مع قانون الدولة ونظامها. تعتبر الهند والولايات المتحدة من الأمثلة القوية على المجتمع التعددي. ففي الهند نجد تعددية دينية لا مثيل لها، مواطنو الهند يتّبعون ديانات مختلفة مثل الهندوسية، المسيحية، الإسلام، السيخية، اليانية، البوذية، وغيرها، إلاّ أنهم مع ذلك يتعايشون معاً في دولة واحدة ويتقبّلون بعضهم البعض. كذلك الحال في الولايات المتحدة الأمريكية التي تحتضن أناساً من أصول عرقية وثقافية متنوعة يعيشون معاً بتناغم. ومن الأمثلة الأخرى على المجتمعات التعدّدية، نجد تركيا التي تمثّل بوتقة لانصهار الثقافات من قارتين مختلفتين تمامًا وهما آسيا وأوروبا.

المشاركة

تعني أن يكون لك دور سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم، وتعتبر المشاركة في الأردن حقاً للمواطن كفله الدستور وأعطى الحق لكافة أفراد المجتمع في المشاركة والاطلاع والإسهام الفاعل في عملية التنمية في كافة جوانبها المختلفة، وبما يكفل ويعزز حرية الأفراد ورغباتهم ويجسد احترام مبادي حقوق الانسان.

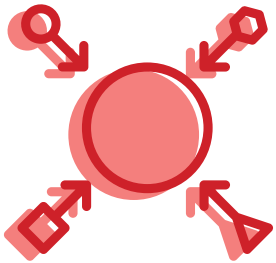

الأسئلة

أولاً: المساواة، المساواة أمام القانون:

تبدأ المادة السابعة من الإعلان العالمي بعبارة: «الناس جميعاً سواء أمام القانون...» ومع ذلك فإن هذا المبدأ لا يعكس دائماً الواقع.

- هل الجميع متساوون أمام القانون في مجتمعك المحلي أم أن البعض يعاملون بطرق مختلفة؟
- ما هي العوامل التي قد تمنح بعض الأشخاص ميزة عن غيرهم؟
- لماذا كانت المساواة أمام القانون ضرورية بالنسبة لثقافة حقوق الإنسان؟ (المادة ٧ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ٢ من اتفاقية حقوق الطفل)

ثانياً: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨، نتيجة لما شهده العالم في الحرب العالمية الثانية، حيث تعهد المجتمع الدولي بعدم السماح على الإطلاق بوقوع كوارث وحروب من هذا القبيل مرة أخرى. وقرر زعماء العالم إكمال ميثاق الأمم المتحدة بخريطة طريق تضمن حقوق كل فرد في أي مكان أو زمان. والوثيقة التي نشدها هؤلاء الزعماء، والتي أصبحت فيما بعد «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»، كانت موضع نظر في الدورة الأولى للجمعية العامة في عام ١٩٤٦. ولقد استعرضت الجمعية العامة مشروع إعلان حقوق الإنسان والحريات الأساسية وأحالته إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهدف عرضه على لجنة حقوق الإنسان للنظر فيه لدى إعدادها للشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وقامت اللجنة في دورتها الأولى، التي عقدت في أوائل عام ١٩٤٧، بتفويض أعضاء مكتبها لصياغة ما أسمته «مشروع مبدئي للشرعة الدولية لحقوق الإنسان».

- ما هي الحقوق الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان؟

ثالثاً: المواطنة حقوق وواجبات :

- **ماهي الحقوق الواردة في الدستور الأردني:**

١. الحق في العمل.

٢. الحق في التعليم.

٣. الحق في تكوين الأحزاب السياسية.

٤. الحق في عقد الاجتماعات.

٥. الحق في تولي المناصب العامة.

٦. هناك حقوق أخرى وردت في الفصل الثاني من الدستور اذكرها.

- **أما أهم الواجبات الواردة في الدستور الأردني:**

١. العمل في الحالات الاضطرارية نتيجة حرب أو كارثة طبيعية أو غيره.

٢. إطاعة القوانين.

٣. واجبات أخرى .....

رابعاً: المواطن الصالح:

- كيف يمكن التمييز بين المواطن الصالح وغير الصالح.

خامساً: كوكب المساواة:

المساواة كحق طبيعي للإنسان مفهوم حديث يعود إلى القرون القليلة الماضية. ولكن الفلاسفة كانوا قديماً قد تناولوا المساواة بين الناس وفي المجتمع: أفلاطون والفارابي في مدينتيهما الفاضلتين على سبيل المثال. لم تفرض المساواة على المرأة والرجل إلا في القرن الماضي. المساواة في الجنس لا تنطلق من الاختلافات الفيزيولوجية الطبيعية بل من الاختلافات المكتسبة في المجتمع، والناتجة عن ثقافته ووعيه الديني وأعرافه.

- كيف يمكن تعزيز المساواة العالمية وعدم التمييز بسبب العرق والجنس أو اللون أو الدين أو اللغة؟
- كيف يمكن تطوير مهارات التفكير الإبداعي والتخيل للمستقبل لدى المشاركين؟
- كيف يمكن تعزيز قيم العدالة؟
- ما هو الشكل المتخيل لكوكب المساواة؟
- ماهي العقبات التي سيوجهونها لتحقيق كوكب المساواة؟
- كيف سيواجهون هذه العقبات؟

- هـل يمكـن تحقيـق المواطنـة بـدون منـاخ ديمقراطـي أو تحقيـق الديمقراطيـة بـدون حقـوق المواطنـة؟
- هـل يمكـن أن تحـرم رجـلاً مـا مـن حقـه فـي المسـاواة لأنـه ولـد معوقـاً، مثـلاً أعمـى أو أبكـم؟ أو لأنـه لا يشـبه بالتمـام والكمـال الاخريـن جسـدياً؟
- هل يمكن أن تحرم المرأة منها لأنها بسبب جنسها؟
- أعط أمثلة من المكتسبات التي ترتكز عليها المساواة؟
- كم هو أجرك إذا كنت تشتغلين وكم هو أجر زميلك في العمل من نفس الطبيعة؟
- هل نفس المساواة التي يتمتع بها الرجل أمام المحاكم هي نفسها التي تتمتع بها المرأة؟

- قارن بين المساواة القانونية التي جاء بها الدستور، كافة المجالات وخاصة منها الحقوق الاجتماعية والثقافية والمدنية.

المجالات	الرجل يتمتع بها أو لا يتمتع بها	المرأة تتمتع بها أو لا تتمتع بها
المساواة في الترشح		
المساواة في التعليم		
المساواة في الأجر		
المساواة في صنع القرار		
المساواة في العمل		

سادساً: السلوك الديمقراطي:

- يرجى تصنيف السلوكيات الواردة في الجدول التالي إلى سلوك ديمقراطي أو غير ديمقراطي:

السلوك	ديمقراطي	غير ديمقراطي
اختيار أعضاء مجلس النواب الأردني.		
اختيار أعضاء الهيئة الإدارية لجمعية ما.		
توفير فرص التعليم المجاني لجميع الطلبة في المدارس.		
توفير فرص التعليم المجاني لجميع الطلبة في الجامعات الأردنية الحكومية.		
انتشار الواسطة في التعين في المؤسسات الحكومية.		
تساهم الشركات الكبرى في أنشطة المجتمع المدني والجمعيات		
توقيف صحفي بسبب نشر مقال عن انفلونزا الكورونا		
يدرس الطلبة من أديان مختلفة ومستويات اقتصادية مختلفة ومن الجنسين في نفس الجامعة ونفس القاعات الدراسية.		

سابعاً: المسؤولية:

- صنف السلوكيات التالية إن كانت مسؤولة أم غير مسؤولة

السلوك	مسؤول	غير مسؤول
تواعد أحمد مع حسن الساعة الخامسة مساء ولم يفي أحمد بالوعد على موعد اللقاء		
خالف سائق السيارة القانون بقطعه الإشارة الضوئية وهي حمراء		
لبّى الناخبون واجبهم بالذهاب إلى مراكز التصويب يوم الاقتراع		
مارس الطلبة حبهم لوطنهم بزراعة الأشجار في حديقة الجامعة		
أنجز الطالب البحث الذي كلّفه به المدرس		
المبادرة إلى القيام بالأعمال التطوعية في زراعة الأشجار والقيام بحملات النظافة وتوعية الناس.		

المراجع

١. الشباب والمشاركه السياسيه، دليل تدريبي لتفعيل مشاركة الشباب الاردني في الحياه السياسيه، من اعداد الدكتور علي الخوالده، ٢٠٠٧.

٢. التربيه المدنيه والمواطنه من اجل تحول ديمقراطي ناجح ، دليل تدريبي من اصدارات الارض والانسان لدعم التنميه ، اعداد الدكتور علي الخوالده و زياد العلاونه ٢٠١٥.

٣. الرياضه من اجل التنميه وتعزيز قيم التسامح والتنوع والتعدده الثقافيه: دليل تدريبي للعاملين مع الشباب، من اصدارات الارض والانسان لدعم التنميه واعداد الدكتور علي الخوالده وزياد العلاونه ٢٠١٦.

٤. دليل منظمات المجتمع المدني في تطوير السياسات الحكوميه، من اصدارات الارض والانسان لدعم التنميه واعداد زياد العلاونه، كمال المشرقي، محمود حشمه ٢٠٠٩.

Funded by the European Union
بتمويل من الاتحاد الأوروبي

تم اصدار هذا المنشور بدعم من الاتحاد الأوروبي ويقع عاتق محتوى هذا المنشور على مشروع "دعم الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الديمقراطية الأردنية والتنمية" ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر الاتحاد الأوروبي